

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٢٥ لسنة ٢٠١٨

بالموافقة على خطاب تفاهم الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية الموجه إلى حكومة جمهورية مصر العربية ممثلة في وزارة الاستثمار والتعاون الدولي بشأن تقديم الصندوق منحة بمبلغ ١٠٠ ألف دينار كويتي لتمويل إعداد دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية لمشروع زراعة النخيل وتصنيع التمور في جمهورية مصر العربية ، والموقع في القاهرة بتاريخ ٢٠١٨/٣/١٣

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على نص المادة (١٥١) من الدستور ؛
وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

قرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على خطاب تفاهم الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية الموجه إلى حكومة جمهورية مصر العربية ممثلة في "وزارة الاستثمار والتعاون الدولي" بشأن تقديم الصندوق منحة بمبلغ ١٠٠ ألف دينار كويتي لتمويل إعداد دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية لمشروع زراعة النخيل وتصنيع التمور في جمهورية مصر العربية ، والموقع في القاهرة بتاريخ ٢٠١٨/٣/١٣ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية في ٤ رمضان سنة ١٤٣٩ هـ

(الموافق ٢٠ مايو سنة ٢٠١٨ م) .

عبد الفتاح السيسي

وافق مجلس النواب على هذا القرار بجلسته المعقودة في ١٠ شوال سنة ١٤٣٩ هـ

(الموافق ٢٤ يونيو سنة ٢٠١٨ م) .



الصندوق الكويتي للتخفيف من الفقر والتعاون الاقتصادي
KUWAIT FUND FOR ARAB ECONOMIC DEVELOPMENT



معالي الأخت الدكتورة/ سحر أحمد محمد عبد المنعم نصر المحترمة

وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي

وزارة الاستثمار والتعاون الدولي

القاهرة - جمهورية مصر العربية

تحية طيبة وبعد ،،

الموضوع : خطاب تفاهم منحة لتمويل إعداد دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية

لمشروع زراعة النخيل وتصنيع التمور في جمهورية مصر العربية

بناءً على قرار مجلس إدارة الصندوق الصادر في جلسته الرابعة المنعقدة بتاريخ

2017/10/04 ، فإنه يسرنا إفادتكم بموافقة الصندوق على تقديم معونة فنية على سبيل

المنحة (ويشار إليها فيما يلي بالمنحة) مقدارها مائة ألف دينار كويتي (100.000 د.ك)

لحكومة جمهورية مصر العربية - ممثلة في وزارة الاستثمار والتعاون الدولي - لتمويل

إعداد دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية لمشروع زراعة النخيل وتصنيع التمور

في جمهورية مصر العربية ، وذلك تحضيراً لمشروع إعداد مساحة قدرها ١٥ ألف فدان لزراعة

حوالي ١.٥ مليون نخلة كمرحلة أولى ، وإجراء دراسة تسويقية للإنتاج ، وإنشاء مصنع

للتمور والصناعات المرتبطة بها . كما تشمل الدراسة حجم الاستثمار المطلوب والإيرادات

المتوقعة والعوائد الاقتصادية وخطة التمويل والجدول الزمني لتنفيذ المشروع .

ونود الإفادة بأن المنحة المشار إليها آنفاً سيتم تقديمها على أساس الشروط والضوابط

والإجراءات التالية :

١ - يعهد بإعداد الدراسة المشار إليها لمكتب استشاري يتم الاتفاق على اختياره بين

الحكومة والصندوق ، على أن يكون من ذوي الخبرة المتخصصة في مجال تلك الدراسة

وعلى أن يتم اختيارهما من بين المكاتب الاستشارية المدرجة في قائمة قصيرة تعد بالاتفاق

مع الصندوق ، بحيث يطلب من المكاتب الاستشارية المدعوة تقديم عروض فنية ومالية وذلك على أساس ضوابط تحدد مهام تلك الدراسة يتم إعدادها والاتفاق عليها مع الصندوق . وعند تلقي العروض من المكاتب الاستشارية المذكورة ، تقوم الجهات المعنية بتقييم العروض وموافاة الصندوق بتقرير مفصل عن التقييم مع التوصية باختيار أفضل العروض ، وذلك للحصول على موافقة الصندوق على الاختيار ، ومن ثم يتم التعاقد مع المكتب الاستشاري المتقدم بذلك العرض ، على أن يقدم مشروع العقد المقترح للصندوق لإبداء موافقته عليه قبل إبرامه . ويقوم الصندوق بالمساهمة في تمويل نفقات الدراسة المشار إليها وفقاً للنسبة التي يتفق عليها من تكاليف عقد الخدمات الاستشارية في حدود مبلغ المنحة البالغ مقداره مائة ألف دينار كويتي (100.000 د.ك) . ويتم الدفع من قبل الصندوق بناءً على طلبات سحب مستوفية يوقع عليها مفوض أو مفوضين في ذلك ، وبحيث تكون وفقاً لقواعد وإجراءات السحب الخاصة باستخدام مبالغ من المنح والمعونات الفنية التي يقدمها الصندوق .

٢ - ينتهي حق الحكومة في سحب مبالغ من المنحة في تاريخ 2019/12/31 أو أي تاريخ آخر يتم الاتفاق عليه بين الحكومة والصندوق .

٣ - يصبح هذا الخطاب نافذاً وسارى المفعول بعد التوقيع عليه من الطرفين المفوضين قانوناً ، بعد استيفاء الإجراءات الداخلية المطبقة في جمهورية مصر العربية .

٤ - تحتفظ جمهورية مصر العربية بحقوق الملكية الفكرية الناشئة عن إعداد الدراسات الممولة من هذه المنحة وعدم إرسال عينات النخيل أو التمور خارج جمهورية مصر العربية والنص على ذلك في عقد الخدمات الاستشارية الممول من المنحة .

٥ - يجوز تعديل هذا الخطاب باتفاق الطرفين كتابةً بذات الإجراءات المنصوص عليها في اتفاق المنحة .

٦ - يمثل الحكومة في اتخاذ أى إجراء يجوز أو يجب اتخاذه بناءً على الاتفاق المضمن في هذا الخطاب وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي أو أى شخص تنييه عنها بموجب تفويض كتابى رسمى ، وأى تعديل أو إضافة لهذا الاتفاق توافق عليه الحكومة يجب أن يكون بموجب مستند كتابى رسمى يوقع عليه ممثل الحكومة على نحو ما ورد ذكره أو أى شخص تنييه عنها بموجب تفويض كتابى رسمى .

٧ - فى حالة قبول حكومتكم الموقرة ، وفقاً للقوانين المطبقة فى هذا الشأن فى جمهورية مصر العربية للمنحة المشار إليها فى هذا الخطاب ، وفقاً للضوابط والشروط المذكورة آنفاً ، فإنه يرجى من معاليكم إثبات هذه الموافقة بالتوقيع على صيغة القبول الواردة فى نهاية هذا الخطاب ونسخته المرفقة وإثبات تاريخ التوقيع وموافقاتنا بإحدى النسختين بعد التوقيع عليهما .

وتفضلوا ، معاليكم ، بقبول فائق التقدير والاحترام

المدير العام

عبد الوهاب أحمد البدر

صيغة القبول :

نؤكد قبولنا وموافقنا على المنحة الواردة بهذا الخطاب وفقاً للأحكام والترتيبات الواردة فيه .

حكومة جمهورية مصر العربية

(مثلة فى وزارة الاستثمار والتعاون الدولي)

عنها :

المفوض بالتوقيع

(إمضاء)

التاريخ : 2018/3/13

قرار وزير الخارجية

رقم ٤٦ لسنة ٢٠١٨

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على القرار الجمهوري رقم (٢٢٥) الصادر بتاريخ ٢٠١٨/٥/٢٠
بالموافقة على خطاب تفاهم الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية الموجه
إلى حكومة جمهورية مصر العربية ممثلة في وزارة الاستثمار والتعاون الدولي
بشأن تقديم الصندوق منحة بمبلغ ١٠٠ ألف دينار كويتي لتمويل إعداد دراسات الجدوى
الفنية والاقتصادية لمشروع زراعة النخيل وتصنيع التمور في جمهورية مصر العربية ،
والموقع في القاهرة بتاريخ ٢٠١٨/٣/١٣ ؛

وعلى موافقة مجلس النواب بتاريخ ٢٠١٨/٦/٢٤ ؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٠١٨/٦/٢٧ ؛

قرر:

(مادة وحيدة)

يُنشر في الجريدة الرسمية خطاب تفاهم الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية
الموجه إلى حكومة جمهورية مصر العربية ممثلة في وزارة الاستثمار والتعاون الدولي
بشأن تقديم الصندوق منحة بمبلغ ١٠٠ ألف دينار كويتي لتمويل إعداد دراسات الجدوى
الفنية والاقتصادية لمشروع زراعة النخيل وتصنيع التمور في جمهورية مصر العربية ،
والموقع في القاهرة بتاريخ ٢٠١٨/٣/١٣

ويعمل بهذا الخطاب اعتباراً من ٢٠١٨/٩/١٢

صدر بتاريخ ٢٠١٨/٩/٢٥

وزير الخارجية

سامح شكرى